الأنباء
السبت 12 نوفمبر 2011

جنبلاط أكد على تواصله الدائم مع الحريري: أنصح حزب الله بتمويل المحكمة

السيد نصر الله: من يراهن ويصنع أوهاماً ويؤجل الملفات ويبني على سقوط النظام السوري فسيفشل ويسقط

الحرارة السياسية على حالها في لبنان ازاء الاحداث السورية، كما بالنسبة لقانون الانتخابات الذي كان محور اجتماع مجلس الوزراء امس، حيث النسبية عقدة العقد، في ظل الرفض المسبق الذي اعلنه النائب وليد جنبلاط وكذلك المواقف الجديدة التي اطل بها بالامس الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله.

وأعلن السيد نصرالله أن «الجنوب لم يعد مكسر عصا لأحد بل أصبح رقما صعبا في المعادلة الدولية»، موضحا أنه «اذا لم يكن هناك مخطط لحرب على مستوى المنطقة فنستبعد أن يشن العدو الاسرائيلي عدوانا على لبنان».

وأشار في كلمة ألقاها في ذكرى «يوم الشهيد» في مجمع «سيد الشهداء» في الضاحية الجنوبية، الى انه «في حرب تموز (يوليو) لم يكن السلاح ولا التكتيك ولا الادارة ولا كل الوسائل المتاحة لتمكن لبنان من الانتصار، ولولا هؤلاء الرجال الذين لم يهربوا ولم يخافوا وهكذا يبقون، من مدرسة الشهداء هذه لما كنا نعيش اليوم ارتياحا للمرة الاولى منذ تاريخ انشاء الكيان الغاصب في اسرائيل».

وأوضح أنه «اليوم وللمرة الاولى يعيش لبنان وبالتحديد جنوب لبنان بالطمأنينة وبالثقة وبالارتياح».

وتابع «هذا ليس كرم أخلاق من أحد بل لأن لبنان لم يعد بلدا ضعيفا بل بلد قوي وهو بشعبه وجيشه ومقاومته قادر على الدفاع والانتصار، واصبح قادرا على قلب الطاولة على من يعتدي عليه وان يحول التهديد الى فرصة حقيقية. وما دام هذا الايمان وهذه البصيرة قائمين فان اسرائيل ستبقى عاجزة عن شن اي حرب واذا جاء يوم وشنت فيه حربا فسيكون المغامرة الاخيرة». واستطرد «في الوقت الذي نستبعد فيه حربا على لبنان هذا لا يعني ان ننام».

أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله متحدثا بمناسبة يوم الشهيد

وأنا أؤكد ان «المقاومة لم تنم في يوم من الايام منذ العام 1982 وحتى يوم التحرير لم تنم وبقيت يقظة وتحضر وتجهز لأنها تعرف بلدها بجوار اي عدو ومن 15 اغسطس 2006 وحتى اليوم المقاومة لم تنم».

في سياق آخر، وحول موضوع الحكومة، رأى السيد نصرالله أنها «أثبتت انها حكومة التنوع وتمثل غالبية شعبية، وهي حكومة نقاش وبحث وحوار وليست حكومة الرأي الواحد، حكومة يتناقش افرادها ويتخذون القرارات ولا ينتظرون الـ «SMS» ولا تتلقى الإشارات والايحاءات من أحد، وهي مدعوة اليوم الى مزيد من العمل والانجاز ومتابعة الملفات وعدم الاصغاء الى كل ضجيج يثار من هنا او من هنالك، والاهم اعطاء اولوية الى قضايا وشؤون الناس».

أما عن المحكمة الدولية والتي تجري المحاكمات الغيابية فيها الآن فقال السيد نصرالله «لن اعلق عليها سيما اننا نتصرف معها على أساس أنها ليست موجودة».

ووجه السيد نصرالله نصيحة الى كل القوى السياسية بـ «العودة الى الاهتمام بشؤون بلدنا ولنترك الرهان على الخارج وعلى التطورات الاقليمية لأن بعضهم في السابق راهن على تطورات اقليمية. واقول لكل من يراهن ويصنع اوهاما ويؤجل الملفات ويبني على سقوط نظام الرئيس السوري بشار الاسد في سورية، إن هذا الرهان سيفشل وسيسقط، والغريب ان بعضهم يطرح شعار «لبنان اولا» الا في الخيارات».

ووجه السيد نصرالله نصيحة الى كل القوى السياسية بـ «العودة الى الاهتمام بشؤون بلدنا ولنترك الرهان على الخارج وعلى التطورات الاقليمية لأن بعضهم في السابق راهن على تطورات اقليمية».

الرئيس نجيب ميقاتي وفي مداخلة له امام مجلس الوزراء الذي انعقد برئاسته يوم الخميس الماضي تناول موضوع المخطوفين السوريين، وقال ان الشائعات تسيء الى صورة لبنان وتضعف ثقة العالم بأمنه واستقراره.

واضاف ميقاتي بقوله: من غير الجائز استخدام البعد الامني في الخلافات السياسية، مطالبا بالتحديد بابعاد قضية اللاجئين السوريين عن التجاذبات.

في هذا السياق، نقلت «النهار» البيروتية عن مرجع عسكري بارز يوجد انه لا مخطوفون سوريون في لبنان بحسب تقارير الجيش وان الذين اوقفوا اوقفهم الامن العام في المطار بتهم جنائية.

رئيس مجلس النواب نبيه بري اكد امس انه لمس لدى الرئيس ميشال سليمان اصراره على الحوار.

وعن موقف لبنان في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة اليوم، شدد بري على الالتزام بالنأي الايجابي وليس السلبي عن الحوادث في سورية، بمعنى ان لبنان مع الاصلاحات لكن من الافضل ان يطبقها النظام وان يعطى الفرصة لتطبيقها.

من جهته، قال النائب وليد جنبلاط انه على تواصل دائم مع الرئيس سعد الحريري وان العلاقة هي علاقة صداقة وحلف سابق، واضاف: لقد افترقنا على الخوف من الفتنة وعلى تحالفات اقليمية، والآن الوضع تغير وارجو معا ان نساعد سورية للخروج من المأزق عبر تبني ورقة الجامعة العربية.

جنبلاط طالب باستقالة الامين العام للمجلس الاعلى اللبناني - السوري نصري خوري ودعا لتوحيد عمل القوى الامنية تحت قيادة رئيس الجمهورية للتحقيق فيما يحصل مع المعارضين السوريين.

وفي حديث لـ «العربية»، دعا جنبلاط حزب الله الى تمويل المحكمة الدولية وخلاف ذلك خطأ في السياسة، وانا افهم مخاوف الحزب عندما ادنت التسريبات عبر الصحف، لكن ايضا على الحزب الا يعتبر الذين اتهموا بالجريمة من المقدسات، وعليه ان يفهم ان الذين استشهدوا هم ايضا من المقدسات، لذلك انصحهم بالتمويل، ثم لماذا لا يذهب الحزب الذي يعتبر نفسه بريئا ويدافع عن نفسه؟

النائب علي خريس عضو كتلة التنمية والتحرير نفى ان يكون هناك جفاء بين الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط، وقال: نختلف مع جنبلاط في امور عديدة ونتفق معه بأمور عديدة، وليس من توافق معه على كل الامور، لكن ليس من قطيعة معه وهكذا هو وليد جنبلاط.

وعن رفض الدولة استعمال كلمة خطف للمعارضين السوريين واستبدالها بكلمة اختفاء، قال النائب خريس: هنا تضخيم اعلامي من قبل الفريق الآخر، اذ ليس هناك من معلومات مؤكدة عن عمليات خطف حصلت لبعض السوريين في لبنان.

وعن السجال بين الرئيس بري ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري، قال خريس: كأن هناك اطرافا خارجية تملي على سعد الحريري قول ما يقوله.

وقال خريس ردا على سؤال: ليس 14 آذار اتت بالرئيس بري الى رئاسة مجلس النواب، بل نحن اتينا بالرئيس رفيق الحريري رئيسا للحكومة في العام 1992 ونحن ايضا جئنا بسعد الحريري لرئاسة الحكومة. ووصف سعد الحريري بأنه مازال صغيرا في السياسة وعليه ان يتعلم اكثر.

● بيروت ـ عمر حبنجر

سليمان يكشف عن توجه لإعادة العمل بنظام الخدمة العسكرية الإلزامية

بيروت ـ أ.ش.أ: كشف الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان عن توجه لدى المسؤولين لإعادة العمل بنظام الخدمة الإلزامية للشباب في الجيش اللبناني.

وأكد سليمان ـ في تصريح لموقع تيار «المستقبل» الإلكتروني امس ـ أنه ومنذ توليه رئاسة الجمهورية يسعى إلى كسر الحواجز بينه وبين الشباب، مشددا على تحقيق تطلعات الشباب اللبناني الوطنية باعتباره أمل البلاد في غدها.

وحث سليمان الطاقات الشابة على الانخراط في مؤسسات القطاع العام، مشيرا إلى أن فكرة الهجرة إلى الخارج لم تعد مغرية بعد الأزمة المالية العالمية، مشجعا في الوقت نفسه على الانتقال المؤقت إلى الخارج لكسب الخبرات والمال.

وقال «إن البطالة قد تكون سببا من أسباب اللجوء لأعمال الشغب في البلاد، موضحا أن الخروج من حالة الركود وتفعيل الدورة الاقتصادية بحاجة إلى استقرار أمني وسياسي».

ولفت سليمان إلى أن الثروة النفطية في لبنان ستعزز نمو الاقتصاد اللبناني وتوفر فرص العمل للشباب لاثبات جدارتهم، داعيا إلى إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الأسواق المالية لحل أزمة البطالة المتفشية في البلاد.

وعن انخراط الشباب في الحياة السياسية، قال الرئيس اللبناني «إن الانتخابات النيابية هي الممر الإلزامي لإشراك الشباب فيها، مشيرا إلى أن خفض سن الاقتراع من الأساسيات التي يرتكز عليها القانون الجديد».

وأضاف ان أي دولة لا تعتمد على عنصر الشباب لن يكون بمقدورها التطلع والتخطيط للمستقبل.

«14 آذار» تزور وادي خالد اليوم وتحضر للقاء مع المجلس الوطني السوري

واصلت أمانة 14 آذار اتصالاتها وتحضيراتها بشأن الزيارة التي ستقوم بها الى منطقة وادي خالد في شمال لبنان اليوم والتي ستركز بحسب مصادر هذه الامانة على الأمن والاغاثة للنازحين السوريين هناك، فضلا عن كسر الطوق الاعلامي وبالتالي التضامن مع الاهالي وبعث رسالة الى الشعب السوري من «وادي خالد» بأن الشعب اللبناني يقف الى جانبه ويؤيد ثورته من اجل الحرية والكرامة والديموقراطية.

المصادر اشارت الى ان 14 آذار نجحت في فرض ملف المعارضين والنازحين السوريين بندا اول على الاجندة السياسية المحلية رغم النفي الرسمي المتكرر لحصول عمليات خطف لناشطين سوريين في لبنان، لافتة الى ان هذه الحوادث موثقة من قبل جمعيات تعنى بحقوق الانسان.

كما ان الناشطين يؤكدون حصولها في ظل غياب تام للدولة اللبنانية واجهزتها، وهو ما دفع العديد من هؤلاء الناشطين الى مغادرة لبنان، بحثا عن مكان اكثر امنا.

المصادر اكدت ان موضوع اقامة خيم للنازحين السوريين لايزال في دائرة النقاش والتداول، رغم رفض الحكومة اللبنانية لهذه الخطوة، الا انها تحدثت عن خطوات مرتقبة للتفاعل مع الربيع السوري. وتردد في هذا السياق ان قوى 14 آذار تتجه الى الانفتاح على المجلس الوطني السوري كممثل للشعب السوري وثمة وجهة نظر لدى المعارضة لاستقبال وفد من هذا المجلس علنا في بيروت او انتقال وفد من 14 آذار الى اسطنبول للقاء اركان من المجلس هناك، وهذه الفكرة ستتبلور في ضوء الاتصالات الجارية بين الجانبين للاتفاق على المكان والزمان.

● بيروت ـ محمد حرفوش

المحكمة الدولية: الدفاع يطلب إلغاء مذكرات التوقيف بحق عناصر حزب الله في قضية الحريري

عواصم ـ وكالات: افتتحت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان امس جلسة علنية للاستماع إلى حجج المدعي العام ومكتب الدفاع بشأن احتمال تنظيم محاكمة غيابية للمتهمين باغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وقال رئيس المحكمة روبرت روث الذي أمر بإمكان مشاركة ممثل عن المتضررين في الجلسة، ان «غرفة الدرجة الأولى ستصدر قرارها الأول».

في هذا الوقت طلب رئيس مكتب الدفاع في المحكمة الخاصة بلبنان من القضاة «إلغاء» أو «تجميد» مذكرات التوقيف بحق عناصر من حزب الله متهمين باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.

وقال فرانسوا رو خلال جلسة حول احتمال إجراء محاكمة غيابية للمتهمين أمام المحكمة، ان «مكتب الدفاع يتقدم من الغرفة الموقرة بطلب البدء بأي إجراء ينتج إلغاء او تجميد مذكرات التوقيف».

واعتبر رو في مداخلة له في الجلسة العلنية للمحكمة انه «مهما كانت الجريمة فظيعة يجب ان يرتدي المحامي رداءه والدفاع عن المتهم»، مضيفاً أن «كل متهم يعتبر بريئا حتى يتم إثبات العكس»، مشيرا الى اننا «نتحدث ولأول مرة في اجراءات محاكمة غيابية، وندعم مبدأ النقاش في هذا الإجراء، وفي هذا الوضع الخاص عينا محامين من اجل الدفاع عن حقوق المتهمين في هذه المرحلة من الاجراءات»، لافتا الى انه «على عكس ما نشر في بعض الصحف فان محامي الدفاع الذين تم تعيينهم يتفقون معا وليس هناك اي خلاف بينهم ويعملون معا»، معتبرا أن «مكتب الدفاع ومحامي الدفاع يطبقون المبدأ نفسه ولا يمكنهم ان يكونوا ممثلين عن مكتب الدفاع وهو لن يتحدث عن قانونية المحاكمات الغيابية ولكنه يتحفظ لإمكانية حديث المحامين عن الإجراءات الأولية».

مكتب الدفاع في المحكمة الدولية خلال الجلسة العلنية للمحكمة امس (أ.ف.ب)

وأشار رو الى أنه «بعد الاستماع الى مذكرات مكتب المدعي العام نشعر ببعض القلق لأن مكتبه يبرر نفسه ولا يحاول كسب بعض الوقت ولم يعلن الاستعداد لبعض الاجراءات»، مضيفا أنه «يجب ان تكون هناك تساؤلات معقولة حول هذا الموضوع وإذا ما نظرنا الى المهلة القانونية التي طلبها مكتب المدعي العام فنحن نشعر بنوع من المفاجأة في هذا الإطار لذلك رأينا ان هناك بعض المحققين الذي يعملون في الميدان ونريد ان نعرف ان لم يكن هناك سبب لطلب هذه المهلة». وتساءل رو ان «كانت المحكمة اتخذت كل الخطوات المعقولة للسماح للمتهمين بتلقي التبليغ بالتهم الموجهة إليهم والسماح لهم بالمثول أحرارا أمام المحكمة الدولية؟».

وأكد أن «مكتب الدفاع مكلف بالدفاع عن كل ما تقتضيه مصلحة العدالة بشكل عام، كما يمنع علينا اتخاذ اي موقف من أي قضية قد تتضارب مع استقلالية مكتب الدفاع وبالتالي فإن اي مناسبة تسمح بمقارعة الآراء لا يمكن لنا الانخراط فيه»، مضيفا أنه «قد يكون هناك تضارب مصالح بين بعض المتهمين وقد يقبل بعض المتهمين بالمحاكمات الغيابية ويرفضها البعض الآخر فكيف لنا ان ناخذ موقفا كمكتب دفاع بالنيابة عن المحامين؟ وبالتالي يمكن لنا تعيين محامين عن مصالح المتهمين وليس عن المتهمين»، مؤكدا ان «الصلاحيات التي يتمتع بها مكتب الدفاع تملي علينا الدفاع عن حقوق المتهمين».

وشدد على انه «لا علاقة لنا او اتصال مع المتهمين ولكن أفضل ما وجدنه في قواعد الإجراء والإثبات هو انه يمكن للمتهم ان يختار محامي له والمادة الثالثة تشير الى إمكانية تعيين هذا المحامي وهناك إمكانية لأي متهم ان يختار من بين لائحة المحامين المدرجة لدى مكتب الدفاع ولكن ليس هناك اي إشارة الى التعيين بشكل لا يترك للمتهمين الخيار».

الحريري: سأصوّت لسمير جعجع رئيساً للجمهورية

في دردشة له مع انصاره ومحبيه عبر موقع «تويتر»، سئل الرئيس سعد الحريري عن امور كثيرة، وجاءت اجوبته على بعضها كالتالي:

هل تتوقع استقالة الرئيس ميقاتي؟

● **كلا.**

هل تسامح ميقاتي؟

● **السؤال هو: هل الناس يسامحون ميقاتي؟**

لكن ثمة صورة مشتركة لك وليقاتي في الرياض خلال التعازي بولي العهد السعودي؟

● **صحيح، لكننا لم نتكلم معا.**

هل ستنتظر انتخابات 2013 لاطاحة الحكومة؟

● **لن انتظر حتى عام 2013.**

هل تعتقد ان وليد جنبلاط سينضم قريبا الى 14 آذار؟

● **اعتقد ان جنبلاط يشاور نفسه، سننتظر ونرى.**

ما كانت ردة فعلك يوم انضم جنبلاط الى 8 آذار، هل شعرت بأنه طعنك في الظهر؟

● **لم اشعر بأنه طعنني في ظهري.**

الى اي حد لاتزال تثق بجنبلاط؟

● **انا وجنبلاط نتحدث دائما بصراحة في المواضيع ونقول الامور كما هي.**

هل قلت للتو أنك ستصوت لسمير جعجع رئيسا للجمهورية؟

● **نعم، قلت ذلك.**

تحليل اخباري

لماذا قرر الحريري «القطع» مع بري... وأي نتائج سياسية؟!

في خضم الأحداث والتطورات المتلاحقة في لبنان والمنطقة، توقف المراقبون السياسيون باهتمام عند الموقف الصادر عن الرئيس سعد الحريري (عبر موقع «تويتر») بإعلانه القطيعة السياسية مع الرئيس نبيه بري وأنه سيقف ضد التجديد له في رئاسة مجلس النواب بعد انتخابات العام 2013، وبما يعني أن الحريري أخرج بري من حساباته السياسية المستقبلية في حال نجح باستعادة الأكثرية النيابية، وأن هذا الكلام يعكس ضمنا أمرين أساسيين: الأول أن الحريري يقر بأنه أخطأ في تقديره وتقييمه السياسي لبري وأنه نادم على ذلك، والثاني أن الحريري «يراهن» على تطورات ومتغيرات ومعادلة جديدة تعيده الى الحكم وتكون معاكسة لتلك التي أخرجته. وإذا كان قرار إقصائه، كما يقول، اتخذه الرئيس يقدم على قطع خيط الاتصال والتواصل الذي يربطه بالطائفة الشيعية عبر أحد أبرز أركانها، وحلفاء الحريري لم يتوقعوا أن يقدم على فتح معركة رئاسة المجلس من الآن، فالوقت باكر جدا والمسافة السياسية الفاصلة بعيدة وحافلة بالأحداث والمتغيرات... أوساط متابعة لمسار العلاقة بين بري والحريري لاحظت أنها وقعت عمليا في حال قطيعة منذ لحظة خروج الحريري من الحكم لتشهد بعد ذلك توترا متصاعدا بلغ ذروته في حملة الاتهام والتشهير المتبادلة عبر وثائق ويكيليكس ومحاضر حرب يوليو... وكانت لحظة خروج أو إخراج الحريري بطريقة سياسية درامية من رئاسة الحكومة هي لحظة انقطاع علاقته مع بري ولحظة إصابته بصدمة وخيبة عميقة وتيقنه بأنها كانت علاقة من طرف واحد وأن الرهان على بشار الأسد والسيد حسن نصرالله فإن قرار عودته، كما يتوقع، يعلنه سقوط الأسد.

سعد الحريري

نبيه بري

وفي الواقع فإن إقدام الرئيس الحريري على فتح النار السياسية على بري شكل مفاجأة للجميع خصوما وحلفاء: خصوم الحريري لم يتوقعوا أن بري لم يكن في محله، وأنه ارتكب خطأ سياسيا فادحا عندما وقف الى جانب خيار التجديد له في رئاسة مجلس النواب بعد انتخابات العام 2009 التي حققت فيها 14 آذار فوزا واضحا، وهذا التجديد حصل رغم تجربة غير مشجعة مع بري في فترة ما بين 2005 و2009 كان المجلس النيابي فيها مغلقا، وهذا التجديد كلف الحريري الاصطدام بحلفاء أساسيين له في 14 آذار اعترضوا واعتبروا أن الحريري يفرط بالانتصار الانتخابي ويقدم رئاسة المجلس مجانا ومن دون مقابل وشروط. كما كلفه احتجاجات شخصيات شيعية مؤيدة لـ 14 آذار ومناهضة لبري ترى نفسها متضررة من هذه السياسة التي لا تحسن مخاطبة المعارضة الشيعية والتعاطي معها. كان الحريري منزعجا من بري ومواقفه التي تصب تماما عند حزب الله خصوصا في موضوع المحكمة الدولية، ومن ممارسته السياسية التي تختلط وتتداخل فيها اعتبارات رئاسته للمجلس ولحركة أمل في آن... ولكن النقطة التي طفح بها كيل الحريري كانت عندما خرج من رئاسة الحكومة وتأكد لاحقا أن بري لعب دورا أساسيا في عملية إقصائه والإتيان بالرئيس نجيب ميقاتي، وفي «تسويق» ميقاتي، بالاتفاق مع جنبلاط، لدى القيادة السورية... واعتبر الحريري أنه كان على بري أن يرد له التحية بالمثل عندما دعم بقاءه في رئاسة المجلس انطلاقا من «التوازنات والخصوصيات السياسية والطائفية» التي أملت عليه احترام رغبة الأكثرية الشيعية في مجلس النواب، وكان على بري ومن المنطلق عينه أن يراعي التوازن السياسي والطائفي والأكثرية السنية في مجلس النواب التي يمثلها تيار المستقبل... ولكن هذا لم يحصل وهو ما يتيح للحريري ويبرر له أن يرد مستقبلا بالطريقة نفسها ويقف ضد إعادة انتخاب بري رئيسا للمجلس حتى لو كان مدعوما من أكثرية شيعية، وأن يعمل على إيصال شخصية شيعية حليفة أو صديقة لتيار المستقبل وفي مقدمها الوزير السابق محمد عبدالحميد بيضون الذي سينقل ترشيحه الى بيروت...

«الإخلال بقواعد اللعبة» ستكون إحدى نتائج المبارزة المفتوحة بين بري والحريري... أما النتيجة المباشرة فهي من جهة تصاعد حالة التوتر والتشنج في المجلس النيابي، وهو ما ستظهره جلسة الاربعاء المقبل... ومن جهة أخرى سقوط مشروع الحوار في مهده، وحيث يبدو أن دعوة بري الحوارية استفزت الحريري وأثارته، إذ كيف يستوي حوار وطني يكون الرئيس نجيب ميقاتي على رأسه ممثلا الطائفة السنية، ولا يكون هو حاضرا فيه، في وقت يسعى بري الى إقناع السنيورة ويرى فيه بديلا مقنعا وكافيا.

بالطبع هناك أسباب وحسابات أخرى أكثر عمقا تقف وراء رفض الحريري لـ «حوار بري»، وأولها ما يتصل بتطور الوضع في سورية وانتظار ما سيؤول إليه... فعندما يقرر الحريري أنه لا مكان لبري بعد سنة في رئاسة المجلس والمعادلة السياسية، وعندما يقرر جنبلاط إرجاء استقالته من رئاسة الحزب الاشتراكي تماشيا مع الربيع العربي الى ما بعد سنة من الآن... فإن هذه حسابات لبنانية ذات صلة بالمتغيرات السورية ومن جانب حليفين فرقتهما حكومة 2011 لتعود وتجمعهما انتخابات الـ 2013.